

وإن وجد اثنتان هما أهل القضاء فليكن أحدهما القاضى
والثاني أورشليم وهو رأي من لا يخافه كراهة التباس مع
القاضى في حقه

إذا اقرت واليد بالشيء من شئ أي عن المتأخر المزمول **ويجلس الحكم ظاهر**

في جميع الجملع أي في جميع ما ظهر ظاهر أو هو المثل والشهور الذي يأتي الناس لتقطع الخصومات

من غير اختصاص ببعض الناس بل للجميع وهذا الشك في حكم المثل لا يقدح في الشك والمخالفين

ولا يلزم من جعله السلام وأيضا القضاء عبادة وغاية الشك من حيث الاعتناء والمخاض لا

تدخل بل يفضل خصومه بما يجب بالحدود **وواجب في دونه بالعدل جاز ولا يعلل هدية الأمر في**

محم أو يمن اعتاد معاداة من قبله لم يكن له خصومه ولا يغير دعواه العامة **في العامة جازي**

تخصها ولا يغير القاضي وعند هذا الخاصة أن كانت من غير حجب الهدية **ويشهد الجازي ويصدق**

ويصدق بين الخصم من جلاوسا وقبلا ولا يسأرا أحدهما ولا يصدق ولا يبرم **مع ولا يشتر**

البه ولا يصدق جهة وكه تلقى الشاهد بقوله استشهد بكذا وكذا واستخبره العيون فما لا يقهر **في ذلك**

لا يستدل بثلثه زيادة علم ويجوز الختم مرة وأما مصلحة في التصريح **فإنما قل هذا لاختلاف الروايات**

في عين مئة الجبس واللائح إن المتكبر يصدق في الروايات لتفاوت أحوال الأئمة **في ذلك مطلب**

فيما قل ذلك لأن امر القاضى الحق بالانفاة فانتفع أو به بشك في بنية **قضى** أي إن يشك في بنية فطلب

عليه الجبس القاضى في غير ما يحتاج الحوان بأمر القاضي فإياه بان يتنع من الإثبات وهذا الأمر من الجبس

جزاء المماطله من الزم بعد كراهة كراهة **في المماطله الجبس** ويدل من حصول كراهة ومع

مطلبه وولده لا في بنية **أي الجبس** ومن العدل **في غيرها** لا في غيرها **في غيرها** لا في غيرها

قوله من سئل عن رجل عاود لا بد من العلم
أفضل من عبادة يسعون لسندهم كما قالوا
أن لا يشكوا في عبادة الله تعالى
لأن الله تعالى لا يترك عبادة عباده
لأنه لما جئنا عن المنار عن عبد الله بن عمر

بهذا الاسم شبه بالوضع الدرهم والدينار في الفخاخ أي في الأثنية الخفية كما جعل العصب الجوهري

في المال وإنما يشبه به لأن كلاهما احتمال السقوط وخطا الطريق أو لأن أصلهما الإنسان إذا كان أو

أو دارس الذي يصدق في بعضه الضميمة ثم مع ذلك خافا الطريق وقام في الضميمة إنسانا آخر فاطلق

على اقتران ما في الضميمة ثم مع ذلك خافا الطريق وقام في الضميمة إنسانا آخر فاطلق

الأهل للشهادة أهل القضاء وشروطها أهلية والناسق أهل أربع عقول ولا يقبل من أي

يعدن لا يصدق من لو قلنا بأنهم كما في قول شهادة ولا يقبل من الباطل المذكور **ورثقة العدل**

العزل ظاهر المذهب وطيب مشاخر وعنده بعض المشايخ يعزل ولا يجتهد المألوف فلو قلنا بجاهل

مع وخشا والاذن واللاوي **قضى** وهذا في لا يصدق تقديرا للناسق والجليل وإعلم أنه قد كان الاحتياط

فإنما لا يشك في كبريت الزمان لو شرط العلم والعدالة لا يقع امر القضاء بحكامة ووقع الشك والشك

اعظم ما احتزمه ولا يظلم القضاء ومع الإدخول فيه من يتعدله وكن عن ضايقه ويصيرها

تدلسا ولديان فاني جلم **قضى** وفي الجاهل في هذا التصريح والجمالات **والزم** في القاضين

لا من انكر الأئمة وإن اجزبه المزمول **قضى** لأنه لا يعلل الحق بواجب من الرعايا وشهادة العزل لا

تقبل ما لا يتأدي عليه **قضى** أي ان لم يتم البيعة على المنكر الجبس ينادى ان كل من الحق في ذلك

بن فلان الجبس فليخبر به القضاء فان يخبر احد بغيره **قضى** ومع في الرواية وغاية العوض بالبيعة

أو ابتلاه ذي اليد لا يقبل المزمول **قضى** أي لا يقبل قبل المزمول ان قال هذا ويدين فلان وقضى

بشهادة

قوله من سئل عن رجل عاود لا بد من العلم
أفضل من عبادة يسعون لسندهم كما قالوا
أن لا يشكوا في عبادة الله تعالى
لأن الله تعالى لا يترك عبادة عباده
لأنه لما جئنا عن المنار عن عبد الله بن عمر
قوله من سئل عن رجل عاود لا بد من العلم
أفضل من عبادة يسعون لسندهم كما قالوا
أن لا يشكوا في عبادة الله تعالى
لأن الله تعالى لا يترك عبادة عباده
لأنه لما جئنا عن المنار عن عبد الله بن عمر

قوله من سئل عن رجل عاود لا بد من العلم
أفضل من عبادة يسعون لسندهم كما قالوا
أن لا يشكوا في عبادة الله تعالى
لأن الله تعالى لا يترك عبادة عباده
لأنه لما جئنا عن المنار عن عبد الله بن عمر
قوله من سئل عن رجل عاود لا بد من العلم
أفضل من عبادة يسعون لسندهم كما قالوا
أن لا يشكوا في عبادة الله تعالى
لأن الله تعالى لا يترك عبادة عباده
لأنه لما جئنا عن المنار عن عبد الله بن عمر